

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٨٢٦

الثلاثاء، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد طومسن	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد محمود
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيدة آرسي دي جانيت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن عن ليبريا (S/2003/875)

03-51380 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن ليبريا (S/2003/875)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جاك كلاين، الممثل الخاص للأمين العام لليبريا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كلاين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن ليبريا في الوثيقة S/2003/875.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد جاك كلاين، الممثل الخاص للأمين العام لليبريا. أعطيه الكلمة.

السيد كلاين (تكلم بالفرنسية): يشرفني اليوم، بصفتي الممثل الخاص للأمين العام ومنسق عمليات الأمم المتحدة في ليبريا، أن أقدم إلى المجلس التقرير الأول للأمين العام بشأن ليبريا.

في وقت ينظر المجتمع الدولي بشكل وثيق في الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة والنتائج التي حققتها في حل الصراعات في جميع أنحاء العالم، آمل أن تستمر الحالة في ليبريا في استرعاء اهتمام والتزام دوليين متواصلين. وبتلك الروح، ورهنا بموافقة أعضاء هذا المجلس، تمت صياغة التوصيات الواردة في التقرير – وخاصة فيما يتعلق بإنشاء بعثة للأمم المتحدة في ليبريا.

(واصل كلمته بالانكليزية)

إن الأزمة الإنسانية والسياسية الحادة في ليبريا تستدعي تدخلا فوريا. فالآلاف من مواطنيها لا يستطيعون الحصول على ضروريات الحياة الأساسية المتمثلة في المأوى والماء والغذاء أو حتى الرعاية الطبية الأساسية. وتنطبق على معاناتهم عبارات الكتاب المقدس: ”إلهي، إلهي، لما تخليت عني؟“ فطيلة الأعوام الاثني عشر الماضية عاشوا في إهمال جهنمي ومعاناة، وتحت رحمة أمراء الحرب والطغاة، يستغلهم نظام حكم مجرم بدون أن تلوح لهم في الأفق مساعدة أو غوث. وتم أخذ حياتهم وبلادهم رهينة من قبل سفاحين مسلحين ويتعاطون المخدرات، دمروا الدولة وأوقعوا المنطقة في فوضى. والخراب المنبثق من الإيديولوجيات السياسية والإجرامية الأنانية قد نشر الصراع خارج حدود ليبريا وسبّب معاناة ودمار هائلين في الدول المجاورة.

ومن الصعب تقييم الآثار النفسية لهذه الجرائم ضد العدالة والإنسانية. ويزداد الأمر تعقيدا عندما نفكر فيه بوصفه شيئا امتصته الدولة في كيانها ذاته – شيئا مثل الفيروس الذي أصاب، عبر شرايين الدورة الدموية، الجسد السياسي برمته. والنتيجة: الخراب الاقتصادي المخيف؛ والموت السابق لأوان لشريحة كبيرة من السكان؛ وقدر من الرعب والألم لا يمكن تصوره

وتقديره بشكل كامل؛ وشهادة الوعي الوطني الجماعي لجرائم مروعة.

إنه إرث مخيف يُترك للأجيال المقبلة. فالحياة تصبح رخيصة؛ وما من شيء على الإطلاق آمن أو موثوق به في الحياة اليومية؛ وهناك الخوف السائد على الدوام من الحرب الوشيكة. والأحداث، مهما كانت مقززة للنفس، سرعان ما يطويها النسيان في عالمنا المتحرك بسرعة شديدة. لقد كتب برنارد شو يقول إن أسوأ خطيئة في حق رفاقنا من البشر ليست أن نكرههم بل أن نتجاهلهم. فهذا هو جوهر الوحشية.

إن شعب ليبريا الودود والطيب، وكثيرون منه هكذا، يستحق منا أفضل من ذلك. لقد كانت ليبريا دولة مؤسسة للأمم المتحدة. وهي أدت دورا أساسيا وحاسما في محاربة الفاشية. وقد بنيت روبرتس فيلد لتكون مهبطا لطائرات الحلفاء أثناء عبورها الأجواء إلى أوروبا. كما أن ليبريا قد أنتجت الجزء الأكبر من إمدادات العالم الحر من المطاط، الأمر الذي كفل النصر للحلفاء بعد اجتياح مزارع المطاط في جنوب شرق آسيا. ومرة تلو الأخرى، عندما كان يُطلب من ليبريا أن تقدم العون، كانت تفعل ذلك. ألا تستحق ليبريا منا المساعدة الآن؟

واليوم، فإن ليبريا ليست مدرجة حتى في مؤشر التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعيش خمسة وسبعون في المائة من مواطنيها دون خط الفقر؛ ومعدل البطالة ٨٥ في المائة؛ ومعدل الأمية ٣٨ في المائة؛ و٥٠ في المائة من سكانها دون سن ١٥. يضاف إلى ذلك أن ٧٠ في المائة من المقاتلين هم من الأطفال الجنود، الذين يعانون من القهر والتوتر النفسي والاستغلال من قبل القادة العسكريين الذين نصبوا أنفسهم. إننا أمام ظاهرة غير معروفة في أي مكان آخر في العالم حيث السكان الأصغر سنا هم الأدنى في المستوى التعليمي من آبائهم.

إن علينا التزام بالمساعدة في وضع حد لدائرة الوحشية والعنف والفساد وعدم الاستقرار، التي دمرت النسيج الاجتماعي للمجتمع، وانتشرت خارج حدود ليبريا وكان لها تأثير عميق على المنطقة برمتها. وهذا الجهد يتطلب حلولا فعالة وجريئة يشارك فيها الجميع. وليبريا والمنطقة بحاجة إلى الاستقرار والدمج في إطار أفريقي أوسع، حيث يمكن أن تلقى الدعم السياسي والتشجيع والنصح اللازمين لمساعدتها في تحقيق الاستقرار والاكتفاء الذاتي باعتبارها عضوا في أفريقيا والمجتمع الدولي.

والخطوات الأولى قد اتخذت بالفعل. وينبغي أن نشيد بشكل خاص بشجاعة واجتهاد الرئيس النيجيري أوباسانجو، ووزير خارجية نيجيريا، والجنرال أبو بكر والموظفين الذين قدموا الدعم لمحادثات السلام التي جرت مؤخرا في غانا. كما أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قامت بالدور الرئيسي في تهيئة الظروف لإحلال السلام في ليبريا. ومن خلال العمل السياسي المنسق والالتزام من جانب القوات، أكدت تلك الجماعة أهميتها وفاعليتها بوصفها المنظمة الإقليمية الملتزمة بتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في غرب أفريقيا.

وبالإضافة إلى الجهود التي تبذلها تلك الجماعة، لا بد للمجتمع الدولي أن يبدي التزاما قويا تجاه ليبريا الآن، في مجالات نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم، وتهيئة بيئة آمنة لعودة اللاجئين، ومعالجة قضايا القانون والنظام، والقضايا الجنسانية، والتصدي بجدية للأنشطة الإجرامية التي تجري

عبر الحدود. إن تلك الجهود لو كتب لها النجاح ستحول ليبريا من دولة فاشلة تخوض حربا مع نفسها إلى دولة تنعم بالسلام.

ورغم تعدد التحديات الماثلة أمامنا، ثمة بصيص من الأمل. فالتقدم يمكن تحقيقه، إلا أنه سيكون مكلفا وشاقا وقد يسبب اليأس أحيانا. وفي وقت تكثر فيه مطالبة المجتمع الدولي بإيلاء الاهتمام وتوجيه الموارد، من الضروري أن يتم التخطيط للمراحل التالية، لا في ليبريا فحسب، بل وفي سياق المنطقة أيضا وعلى أساس تحليل موضوعي.

ولا يمكننا أن نتردد ونضع المعوقات لأنفسنا في بداية هذا المشروع، كما فعلنا في سيراليون، فالمجتمع الدولي يجب أن يكون مستعدا للالتزام بالموارد والموظفين اللازمين لمساعدة شعب ليبريا في إعادة بناء بلده. وإن كان يتعين على المجتمع الدولي أن يوفر الموارد، فإن هذا يجب أن يتم أيضا من خلال الشراكة مع مواطني ليبريا، لأن عليهم في نهاية المطاف تقع مسؤولية إنهاء الصراع والعمل على تعافي دولتهم وإعادة بنائها.

وثمة جزء أساسي من عملية التعافي وإعادة البناء يتمثل في تقديم مرتكبي الانتهاكات للقانون الإنساني إلى العدالة. وبدون إقامة العدالة، لن تتعافى الدولة. وبدون العدالة، قد يستميل ذلك من يعتقدون أن بإمكانهم أن يفلتوا من العقاب بأفعالهم، إلى أن يفعلوها مرة أخرى. وبدون العدالة، لن يتسنى لليبريا إغلاق ملف ذلك الماضي المظلم والتطلع إلى مستقبل أكثر إشراقا. وفي نهاية المطاف، إذا لم يعاقب المذنبون، لا يمكن أن يغفر للأبرياء.

وخلال الفترة بين ٢٤ و ٢٩ آب/أغسطس، التقيت برئيسي كوت ديفوار وسيراليون، ورئيس وزراء غينيا، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وقائد القوات الفرنسية في كوت ديفوار، والمدعي العام للمحكمة الخاصة لسيراليون وزملائي في بعثات الأمم المتحدة في الميدان.

وفي ١ أيلول/سبتمبر، التقيت برئيس نيجيريا ووزير خارجيتها. وقد تعهد الجميع في تلك الاجتماعات بتقديم الدعم لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا والتعاون الكامل معها، وأكدوا على ضرورة التعاون الإقليمي. فهذا التعاون أمر أساسي إن أردنا النجاح لجهود الأمم المتحدة في ليبريا والمنطقة.

أنتقل الآن إلى المهمة التي تواجه هذه البعثة. وتقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2003/875)، يتناول بالتفصيل العناصر الأساسية اللازمة لكي تفي هذه البعثة بولايتها.

ولا بد لي أن أشيد بالسرعة التي نشرت بها البعثة العسكرية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا، وأن أغتنم هذه الفرصة لأحيي القوات من نيجيريا وغينيا - بيساو والسنغال ومالي وغانا وبنن وتوغو الموجودة في خضم هذا الوضع المتفجر بشدة أصلا. وبعد نشر تلك القوات، بدعم من الأصول الخارجية من الولايات المتحدة، بدأ الاستقرار يعود إلى منروفيا وحولها. ومن الواضح، أنه بقي الكثير من العمل.

ولو وافق المجلس، ستحل قوة تابعة للأمم المتحدة محل القوة المتعددة الجنسيات المتواجدة الآن في ليبريا، وذلك في ١ تشرين الأول/أكتوبر، إذا وافق المجلس على الولاية. ويجب أن تكون قوة الأمم المتحدة موثوقة ومدربة ومجهزة بشكل جيد. ولا بد أن تتصف قيادتها بالتركيز والحياد والخبرة والكفاءة. وبدون تلك العناصر، فإن البعثة ستتعرض للخطر. وسيطلب من القوات تنفيذ

مهمات صعبة للغاية – لا حماية العاصمة والمدن الكبرى الأخرى فحسب، بل وضمان احترام المقاتلين لاتفاق السلام، ومراقبة حدود الدولة، وإقامة مواقع لجمع الأسلحة المتروعة، والإشراف على تسريح المقاتلين وضمان تهيئة بيئة سليمة ومأمونة لجميع السكان الليبريين. وعليه، فإن وجود قوات جيدة القيادة والتدريب والعتاد يمكن أن يكون الحد الفاصل بين النجاح والفشل، وبين السلام والفوضى.

ومن بين التحديات الرئيسية التي ستواجهنا نزع أسلحة جميع المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم. والخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في ليبريا وسيراليون وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق يجب أن تستخدم كدروس تستخلص منها العبر. أولا، لا يمكن أن يتحقق نزع السلاح وتسريح المقاتلين بدون إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. لذلك، لا بد من التوكيد على أن التمويل الكافي والمضمون للبرنامج هام جدا ويجب أن يشمل الحفاظ على مواقع التجميع، ودعم المقاتلين السابقين وأسرهم خلال هذه العملية وتوفير وسائل بديلة للتدريب المهني، وفرص العمل والتعليم.

وفي هذا الصدد، يجب إيلاء اهتمام خاص لمسألة المقاتلين السابقين من الأطفال الذين يواجهون صعوبات أكبر في إعادة الدخول إلى المجتمع المدني ويحتاجون إلى مساعدة خاصة، امتثالا لاتفاقية الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل. وستركز تلك المساعدة على إعادة لم شمل الأسر، إلى جانب توفير الرعاية الطبية والمأوى والمساعدة التعليمية والفنية التي تيسرها منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من الوكالات المعنية بحماية الأطفال، إلى أن يحين الوقت لإعادة دمجهم في المجتمع المدني. كما أن المقاتلات السابقات يواجهن صعوبات خاصة أيضا. فهن في حاجة إلى معالجة طبية خاصة، وإلى المساعدة في المأوى والتعليم وإعادة التدريب وتقديم المشورة. ولا بد من إعادة التأهيل الطبي لجميع المقاتلين، مع إيلاء الأولوية القصوى في تقديم المساعدة إلى المعوقين بدنيا.

كما تجدر الإشارة إلى أن معظم المقاتلين السابقين لم يكملوا تعليمهم الرسمي، ولم يكتسبوا المهارات الفنية اللازمة للمشاركة في التنمية الاقتصادية في ليبريا. وفي غياب إمكانية المشاركة في الحياة الاقتصادية في بلدهم، سيلجأ غالبية المقاتلين السابقين إلى الأنشطة الإجرامية لكسب العيش. ومن الأهمية بمكان أن تستحدث البرامج لكفالة فرصة عادلة للمقاتلين السابقين للحصول على فرصة عمل أو فرص تعليمية كيما يتم دمجهم في المجتمع الليبري سلميا.

ومن بين مقاييس نجاح بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في نهاية المطاف إسهامها في إصلاح وإعادة هيكلة نظام العدالة الجنائية كيما يعكس بشكل أفضل المجتمعات المحلية التي يخدمها وإعادة الثقة للعائدين. وقد أعطيت أولوية قصوى لهذه العملية. وفي إطار كل هذه الجهود، ينبغي أن نتأكد من أن أداء الشرطة يفي بالمعايير الدولية للشرطة وحقوق الإنسان. وهذا يقتضي إلحاق عناصر من الشرطة المدنية بالشرطة المحلية لغرض المراقبة والرصد. لكن التدريب المهني هو بيت القصيد في إصلاح الشرطة ذاتيا. وسننشئ البرامج الأساسية المتعلقة بصون كرامة الإنسان والدورات التدريبية الانتقالية والدورات الأساسية والمتخصصة مثل القيادة والإدارة والشرطة في المجتمعات المحلية واستخدام الأسلحة النارية والتدريب على تنظيم حركة المرور. وغرضنا هو توفير هيكل أساسي تعليمي فعال في غضون عام واحد حتى تتوفر للشرطة المحلية قدراتها الذاتية في برامجها التدريبية، وبذلك

يمكن توفير مواردنا لصالح برنامج إلحاق عناصر الشرطة المدنية بالشرطة المحلية، وهو البرنامج الأكثر تكلفة.

وسنعمل أيضا على إعادة هيكلة النظام القضائي بموضوعية، بعد الخلل الذي أصابه نتيجة الترهيب السياسي وانعدام الموارد. وكما ذكرت مرارا وتكرارا، إذا لم يقترن إصلاح الشرطة بالإصلاح القضائي، سيكون الأمر أشبه بمن يحاول التصفيق بيد واحدة. هذا أحد الدروس المريرة التي لقنتني إياها البعثتان الأخيرتان لي. فلا بد وأن يكون من تسند إليهم تلك البرامج وعملية الاستعراض القضائي الجديدة من ذوي الكفاءة المهنية الذين تطمئن إليهم الدوائر القضائية المحلية وتثق فيهم. ذلك أن المسؤولية عن الإدارة العامة لإصلاح القضاء واستعراضه لا تزال على عاتق الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبريا، وذلك بمساعدة من المنظمات الدولية ذات الخبرة، وعلى رأسها الأمم المتحدة من خلال الدراية الفنية والموارد المتوافرة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولن يتسنى أي ضمان لسيادة القانون إلى أن يدرك المواطنون ويصدقوا أن المحاكم حقاً هيئات مستقلة ذات قرارات واجبة للتنفيذ وأن من ورائها قوة فعالة للشرطة تتمتع بمستوى دولي من التدريب على أعمال الشرطة وحقوق الإنسان.

وستوفر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بالاشتراك مع الحكومة الوطنية، قدراً كبيراً من المساعدة في المجالات المتصلة بنظام السجون، وستركز جهودها على إصلاح السجون، وتدريب العاملين فيها وتطورهم. وسوف يشمل هذا بطبيعة الحال مهام متعلقة بالمراقبة لكفالة حماية المستويات الدولية لحقوق الإنسان ورسوخها.

وسيقدم فريق من الخبراء في النظم التأديبية المساعدة والمشورة والدعم التعليمي لموظفي السجون سواء في مؤسسات الاحتجاز الإقليمية أو في المقار الرئيسية، بما في ذلك موظفو الإدارة والموارد البشرية والتمويل ووزارة العدل. وكما هو الحال بالنسبة لإصلاح الشرطة، سوف يترتب على إصلاح السجون تواجد المشتركين فيه مع نظرائهم الوطنيين والقيام بعملية الرصد في أماكن العمل بالسجون والمقار. كما أن إعادة إنشاء قدرة وطنية للتدريب سوف يكون أمراً ضرورياً وأساسياً لإصلاح نظام السجون وتطويره.

ولن تكون تكلفة إصلاح نظام العدالة الجنائية زهيدة. وتوفير التمويل للمؤسسات المدنية من الأهمية بمكان لتحقيق تلك الأهداف. لذلك أعتزم، إذا وافق المجلس على هذه الولاية، الدعوة لعقد مؤتمر للمانحين المحتملين وطلب المساعدة الدولية لإصلاح المؤسسات المدنية وتطويرها. وسوف تشمل تلك الأنشطة مهام تتراوح ما بين التدريب الأساسي لموظفي الحكومة وبين توفير المعدات والهياكل الأساسية التي لا غنى عنها. كذلك أعتزم التماس التمويل لمرتبات الموظفين الحكوميين لتغطية الفترة الانتقالية إلى حين تستطيع الحكومة الليبرية تحصيل الإيرادات اللازمة للإنفاق على أنشطتها. ودفع المرتبات في مواعيدها عنصر هام من عناصر بناء المقدرة المهنية والحدّ من رغبة الموظفين العموميين في طلب الرشوة لاستكمال دخولهم.

وقد شهدت بنفسي الكارثة الإنسانية التي نجمت عن الصراع في ليبريا ، الأمر الذي لم يقتصر أثره على الليبريين فحسب، بل امتدّ إلى اللاجئين من سيراليون وكوت ديفوار أيضاً.

وفي وسعي أن أذكر أيضاً أن برامج الطوارئ في سبيلها للعودة إلى الظهور من أجل التخفيف من حدة هذه الأزمة. وكما جاء في تقرير الأمين العام

(S/2003/875)، فإن السيدة كـارولين ماكاسـكي، نائبـة المنسق لشؤون الإغاثة الطارئة والمبعوث الإنساني للأزمة في كوت ديفوار ترأست فريق الأمـم المتحـدة القطـري الموجـه إلى مونروفيـا، وتقـوم المنظمـات غـير الحكوميـة والصليب الأحمر بتقديم إسهامات عاجلة، ولا سـيما في قطاعـات الطعـام والصحـة والتغذيـة والميـاه والصـرف الصحي والتعليم والحماية. ومن بين الجهات المشتركة في هذه الأنشطة اليوم برنـامج الأغذيـة العـالمي وشـركاؤه، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمـم المتحـدة للطفولـة، وصندوق الأمم المتحدة للإسكان وأجهزة صحية أخرى. وبطبيعة الحال، استأنفت لجنة الصليـب الأحمـر الدوليـة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برامجهما وهما عاكفتـان على مساعدة اللاجئين القـادمين مـن سـيراليون وكوت ديفوار في العودة إلى مسقط رأسهم.

يضاف إلى ذلك أن الوكـالات الإنسانية بـدأت في ١١ أيلول/سبتمبر في إعادة توطين المشـردين داخليـاً في مونروفيا في مخيمات بمقاطعة مونتسيرادو. وسـوف يتلقـى عـدة آلاف مـن المشـردين داخليـاً المقيمـين في مسـتوطنات مؤقتـة المسـاعدة للعـودة إلى مخيمـاتهم السـابقة، حيـث سـيواصلون التمتـع بالمسـاعدة والحمايـة. وجـار إعطـاء الأولوية للمشردين داخلياً الذين يشغلون المباني المدرسية، وذلـك تمكينـاً للأطفـال مـن العـودة إلى المـدارس بحلـول منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

وقـد اشـتركت مـع منسـق الأمـم المتحـدة الخـاص للشـؤون الأمنيـة ، السيد روس مـاونتين، خـلال الأسـابيع القليلـة الماضيـة في مفاوضـات مـع السـلطات في البلـدان المجاورة، ومع الأحزاب الليبرية، لكفالة تعاونها في تيسـير وصول العمليات الإنسـانية عـبر الحـدود إلى مختلـف بقـاع ليبريا. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، اضطلـع فريـق مشـترك بـين الوكـالات مؤلـف مـن ١٥ عضـواً يضـم وكـالات تابعـة للأمـم المتحـدة ومنظمـات غـير حكوميـة بمهمـة تسـتغرق ثلاثـة أيـام إلى هـاربر، علـى خـط الحـدود الجنـوبي مـع سيراليون. ومهدت هذه المهمة، التي اضطلع بها على متن سفينة، السبيل إلى إعادة إنشاء برامج الإغاثة في المنطقة ومباشـرة القيـام بأنشـطة عـبر الحـدود، ولا سـيما لأجـل اللاجئين في جانب سيراليون من خط الحدود.

والتمويـل الملائـم أمـر حيـوي لكفالـة تنسـيق الاسـتجابة للمسـاعدة الإنسـانية وفعاليتـها. وقـد قـدم المـانحون حـتى الآن المـوارد بسـخاء للبـدء في الأنشـطة اللازمـة لإنقـاذ الحيـاة، ولكـن مـا زال يلـزم عمـل المزيـد لضمـان الاستدامة في جميع تلك الـبرامج. ومـن دواعـي سـروري بصفـة خاصـة أن نـداء موحـداً مشـتركاً بـين الوكالات لعام ٢٠٠٤ سوف يصدر في نهاية العام.

والخلاصـة أن برنامجـاً إنسـانياً جيـد التخطيـط والتنسـيق والتمويـل مطلـب لا غـنى حيـوي لاسـتمرار التحسـن في التنمية والسـلام في ليبريـا وإعطـاء مواطنيـها الأمـل في مستقبل مثمر. وعملية السلام جديرة منـا بمـا لا يقل عن ذلك.

واسمحوا لي بـالتطرق إلى مسـألة حقـوق الإنسـان. ستقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بوصفها بعثة متكاملة بتشـجيع الجـهود الدولية المبذولـة لتوفـير الحمايـة وتعزيـز حقوق الإنسان في ليبريا. وسأعطي أولوية لتحسين حالة حقـوق الإنسـان وحمايـة المدنيـين، وخاصـة النسـاء والأطفـال. وأؤكـد للمجلـس أن حمايـة حقـوق الإنسـان سوف تشمل الرصد ونشر التقـارير عـن الحالـة الراهنـة في هذا الصدد.

(تكلم بالفرنسية)

إن مستقبل ليبريـا وشـعبها الآن بـين يـدي أعضـاء المجلس. ويتطلب الدور والأهداف التي عرضتها من فوري

لبعثة للأمم المتحدة في ليبريا أن يتيح المجلس المـوارد وأن يعرب عن دعمه المستمر. وإذا أردنا لهذه البعثة النجاح، فعلى الدول الأعضاء أن تبرهن على إرادتها أن تنيط بنا الولاية وتمنحنا الموارد الضرورية لتحقيق أهدافنا. ويجب في الوقت ذاته أن يدرك سكان ليبريا ويتقبلوا أن مسؤوليتهم الرئيسية تتمثل في تنمية بلدهم. ولا بد أن تكون هذه العملية شراكة حقيقية تمكّن ليبريا من السير في الطريق الصحيح، ولا تسمح لسكانها قط بأن يقعوا ضحايا لأمراء الحروب، مع الحيلولة دون استخدام أرض ليبريا ملاذاً آمناً لمن يسعون إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة.

(تكلم بالانكليزية)

وشعب ليبريا جدير بما هو أفضل. ويجب أن يظهر المجتمع الدولي في شراكة مع ليبريا أنه أهل للتحدي. وقد كتب مواطني الألزاسي ألبرت شفايتسر منذ سنين طويلة يقول:

> ”لسنا أحرار في أن نختار أن نفعل أو لا نفعل ما هو صواب في أفريقيا؛ فنحن مدينون بذلك لهم. وإن أحسنّا العمل فليس ما نعمله صدقة نتصدق بها عليهم. بل إننا بعد أن نفعل هناك كل ما في طاقتنا فعله، لن نكون قد سدّدنا سوى جزء ضئيل مقابل الأخطاء التي ارتُكبت بحقهم في الماضي“.

وخلاصة القول إننا نجمع فريقاً متميزاً من موظفي الأمم المتحدة وموظفي الخدمة المدنية وقوة عسكرية ذات مصداقية. وإذا ما أعطانا المجلس التكليف ووفر لنا الأدوات، أؤكد لكم أننا سنفعل ما هو عادل وما هو صواب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد كلاين على تلك الإحاطة الإعلامية الممتازة، التي تضيف مزيداً إلى تقرير الأمين العام.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى القيام بمشاورات غير رسمية استمراراً لمناقشتنا هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١١.